الإرهاب الدولي والمحكمة الجنائية الدولية

أ.م.د. عباس عبود عباس محمد مرعي جاسم

المخلص : أن من بين الأهداف الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية هو ملاحقة ومعاقبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة على الأمن والسلم الدوليين، وأن معطيات الواقع في الوقت الراهن تؤكد خطورة واتساع ظاهرة الإرهاب الدولي التي أصبحت خطراً محدقاً بالعالم أجمع وبلا استثناء وتلازم هذه الخطورة خطورة لا تقل عنها أهمية وهي إفلات مرتكبي أعمال الإرهاب من العقاب، لذلك بذلت جهود حثيثة من قبل اللجان المختصة بموضوع الإرهاب والمكلفة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة ، وكذلك من قبل وفود بعض الدول الأعضاء في المؤتمر التحضيري خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر روما لغرض إدراج الإرهاب ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية في نظامها الأساسي ، فالفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ أنصبت فيها الجهود الدولية بشأن إدخال جرائم الإرهاب الدولي ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وأصطدمت تلك الجهود بجهود دولية أخرى معارضة هذا الإدخال حفاظاً على مصالحها في استخدام الإرهاب كعنصر في العلاقات الدولية وكذلك في حماية جنودها وقادتها المتورطين بالإرهاب من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية وأفلاتهم من العقاب خاصة وأن المحكمة الجنائية الدولية لا تعتد بالحصانة الشخصية. والموقف السلبي في إدخال الإرهاب ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة جاء بذريعة أن لا يوجد تعريف للإرهاب الدولي متفق عليه دولياً. ورغم تقديم تعاريف متعددة للإرهاب منها ما جاء على سبيل حصر الأعمال الإرهابي التي وردت بالاتفاقيات الدولية أو ما جاء على سبيل وصف الحالة ، إلا أن هذه الدول أصرت على موقفها الرافض .

وقد أكدت الفقرة (هـ) من الوثيقة الختامية للمؤتمر الدبلوماسي للمفوضين والمعني بإنشاء محكمة جنائية دولية والمحركة بروما في ١٧/٧/١٩٩٨ على ضرورة إدراج الإرهاب في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد بعد سبعة سنوات من نفاذ الاتفاقية والذي عقد في ما بعد في (كمبالا) على ضرورة إدراج بند لمناقشة امتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية ، وكانت النتيجة أن اصطدمت بمعارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والذي تعرض لها البحث بالتفصيل موضعاً الدوافع الحقيقية وراء هذا الموقف المضاد من قبل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. ويستخلص من البحث إرادة المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) مكبلة بإرادة الولايات المتحدة وإسرائيل التي تستخدم الولايات المتحدة نيابة عنها حق (الفيتو) في مجلس الأمن ، وسوف تبقى هذه الإرادة مكبلة إلى أن يتغير النظام الدولي وتظهر قوى جديدة (قطب أو أقطاب) تقف بالصد من الاستكبار وتحيد من فرض إرادته في المنظمات الدولية وتنصف الضعفاء والمظلومين في العالم أجمع.

والبحث المقدم هو جزء من أطروجة الدكتوراه للباحث محمد مرعي جاسم وبإشراف الأستاذ المساعد الدكتور عباس عبود عباس .

المقدمة : لا شك أن إدراج جرائم الإرهاب الدولي في مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لم يكن إلا نتيجة الشعور المتنامي بأهمية التصدي والوقوف بحزم ضد جرائم الإرهاب الدولي والتي تهدد سلم وأمن الإنسانية جمعاء، ولكن سياسات بعض الدول وطموحاتها اللا إنسانية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وقفت حائلاً أمام إدراج جرائم الإرهاب ضمن الأختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية وبالرغم من ذلك لم تقف الدول راعية مشروع الإدراج والأكثر تضرراً في حينها مكتوفة الأيدي بل تمكنت من الحصول على بريق أمل في ذلك مستقبلاً من خلال المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة بعد نفاذ الاتفاقية.

ومن الملاحظ أن مواقف الدول المعارضة للإدراج قد تغيرت وبشكل ملحوظ وخاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما جرى من ويلات القتل والدمار الذي أنتهجه تنظيم القاعدة الإرهابي وصنيعته ما يسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام) والمختصرة بـ (داعش) في كل من العراق وسوريا بل وطالت أعمالها الإرهابية فرنسا وهولندا والغرب بأجمعه وأصبح العالم اليوم يببب وهاجس الخوف يراوده في كل لحظة من الإرهاب، وبات الشعور بوجود وأهمية إدراج الإرهاب في أختصاص المحكمة أمراً ضرورياً لملاحقة الإرهابيين أين ما كانوا وأنزال العقاب الصارم بهم . وحينما نبحت في جهود المجتمع الدولي باتجاه امتداد الأختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية علينا أن نميز الاتجاهات الإيجابية والسلبية منها ، ولا يغيب عنا في هذا المجال مواقف بعض الدول المتحفظة أو الراضة لامتداد اختصاص المحكمة ليشمل الإرهاب وأكثرها تأثيراً الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ولغرض الإحاطة بالموضوع لابد من بحثه بمطلبين :
المطلب الأول: الجهود الإيجابية باتجاه امتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة
المطلب الثاني : الجهود السلبية من امتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة

المطلب الأول

الجهود الإيجابية باتجاه امتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة
بذلت جهود حثيثة من قبل اللجان المختصة بموضوع الإرهاب والمكلفة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة وكذلك من قبل وفود بعض الدول الأعضاء في المؤتمر التحضيري خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر روما لغرض إدراج الإرهاب ضمن

الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية في نظامها الأساسي ولم تكن هذه الجهود وليدة فترة التحضير لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية أو الإعداد لمشروع النظام الأساسي للمحكمة ، بل سبقتها جهود تمتد على أقل تقدير لاتفاقية عصابة الأمم بشأن الإرهاب في جنيف المؤرخة في ١٦ أكتوبر عام ١٩٣٧ إلا أن بنودها لم تجد لها مجالاً للتطبيق العملي بسبب عدم توافر نصاب التصديقات اللازمة لدخولها حيز النفاذ^(١) .

وأستمرت هذه الجهود والمطالبات الدولية بالتصدي للإرهاب مما حدا بالأمم المتحدة أن تطلب من لجنة القانون الدولي ، إعداد مشروع النظام السياسي للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٠ والذي أعتمد في عام ١٩٩٨ .

أولاً: الجهود الدولية المبدولة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ بشأن إدخال جرائم الإرهاب الدولي ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية:

بناءً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ نظرت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في مسألة إنشاء محكمة جنائية دولية ابتداء من دورتها الثانية والأربعين عام ١٩٩٠ ، وأنها أنجزت النص الأصلي لمشروع النظام الاساس للمحكمة الجنائية الدولية اعتباراً من دورتها السادسة والأربعين عام ١٩٩٤ وأن هذا المشروع نفسه هو الذي كان أساس المناقشة والتفاوض بين وفود الدول التي شاركت في أعمال اللجنة التحضيرية الأولى للمحكمة ، وفي أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين عام ١٩٩٨ المعني بإنشاء المحكمة^(٢) .

لقد نادت الجزائر والهند وسريلانكا وتركيا بشدة في إدراج جريمة الإرهاب الدولي في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جريمة تهدد أمن الإنسانية والسلام العالمي ، وقد تضمن مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مادته الخامسة فقرة (ي) (مكرراً) المعنية بالجرائم ضد الإنسانية (الأعمال الإرهابية) وكذلك عرفت الفقرة (٢) من المادة الخامسة (العمل الإرهابي) بالقول (العمل الإرهابي ، بجميع أشكاله ومظاهره المنظوية على أستعمال العنف بلا تمييز ، هو جريمة ترتكب ضد الأشخاص أو الممتلكات ويقصد أو يراد بها إثارة حالة من الإرهاب والذعر وأندام الأمان في نفوس عامة الناس أو السكان أو تؤدي إلى إزهاق الأرواح أو إلى إصابات بدنية خطيرة ، أو إلى إصابة الصحة العقلية أو البدنية وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات بصرف النظر عن أي اعتبارات وأغراض ذات طبيعة سياسية أو عقائدية أو فلسفية أو عنصرية أو أثنية أو دينية أو أي طبيعة أخرى يتذرع بها لتبريرها)^(٣) وأحتوى المشروع نصاً تعلق بجرائم الإرهاب ذكر ما يأتي :

١ . مصاديق لأفعال الإرهاب ومنها القيام بأفعال عنف أو تنظيمها أو الإشراف عليها ، أو الأمر بها أو تيسيرها ، أو تمويلها ، أو تشجيعها ، أو التفاوض عنها ، عندما تكون هذه الأفعال موجهة ضد دولة أخرى وتستهدف الأشخاص أو الممتلكات في نفوس الشخصيات العامة أو جماعات من الاشخاص أو الجمهور العادي أو السكان لأي اعتبارات وأغراض ذات طبيعة سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عنصرية أو أثنية أو دينية أو طبيعية أخرى قد يحتج لتبريرها .

٢ . التذكير بأنه جريمة بموجب الاتفاقيات التالية :

أ. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني (اتفاقية مونتريال) .
ب. اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (اتفاقية لاهاي) .
ج. اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها.
د. الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن .
هـ. اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية .
و. البروتوكول الخاص بقمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة على الجرف القاري.

٣. التأكيد على أنه جريمة تنطوي على استعمال الأسلحة النارية والأسلحة والمتفجرات والمواد والخطرة كوسيلة لأرتكاب العنف دون تمييز مما ينطوي على التسبب في وفاة أشخاص أو جماعات من الأشخاص أو السكان ، أو في أحداث إصابات بدنية خطيرة لهم ، أو أُلحاق ضرر خطير بالممتلكات (٤) والملاحظ أن أسلوب التعريف الأنف الذكر الذي أختارته لجنة القانون الدولي عند صياغتها لمضمون النص ، هو أسلوب التعريف المختلط - الذي يجمع بين التعريف العام وإيراد بعض الأمثلة لصور الجريمة - والواضح من هذا التعريف أنه يتضمن جملة من العناصر أهمها :

١. إن العمل الإرهابي كقاعدة عامة عمل عنيف .
٢. إن أي فعل من الأفعال التي تشكل الإرهاب عابر للحدود يكفي لأسباب صفة الإرهاب الدولي عليه.

٣. يجب أن تكون الغاية من ارتكاب الأعمال الإرهابية إشاعة الرعب والذعر وعدم الأمان بين الوسط المجتمعي بأكمله أو في جزء منه.

٤. لا يشترط أن يكون الباعث للعمل الإرهابي سياسياً ، فيجوز أن يكون دينياً أو أثنياً أو إيديولوجياً أو من أي طبيعة أخرى ، بشرط أن يحقق الغاية الواردة في الفقرة (٣) أعلاه.
٥. أن الإرهاب كظاهرة دولية لا يمكن حصرها بعمل فرد أو مجموعة منظمة أو غير منظمة فقط بل تتجاوز ذلك ويجوز أن تكون من أعمال دولة ضد دولة أخرى.

إنّ وضع تعريف وأحكام خاصة من قبل لجنة القانون الدولي وتضمينها لنص مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، يؤكد وجود اعتبارات مهمة وضعتها اللجنة المذكورة في حسابها، قادتها إلى قناعة مفادها أن الأفكار باتت ناضجة أو أنه أضحي من الملائم إدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة القانون الدولي هي لجنة فنية علمية متخصصة منتخبة من بين فقهاء القانون وأكاديميين مختصون لا يمثلون وجهات نظر سياسية كذلك لا يمثلون دولهم، أجتهدت ووضعت تعريفاً للإرهاب الدولي لتضمينه في مشروع النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية والتي رأت من الناحية القانونية والموضوعية البحتة أنه ليس هناك ثمة ما يحول قانوناً في الوقت الراهن دون الأجتهد في هذا المجال بأدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية .

ثانياً: توصية مؤتمر روما في ١٧/٧/١٩٩٨ بشأن الإرهاب:

وفي ختام أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين والمعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، صدرت عن المؤتمر وثيقة ختامية ، حررت في روما بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٨^(٥) تضمنت جملة من القرارات والتوصيات ضمنها المرفق الأول وجاء في الفقر (هـ) منه بشأن الإرهاب ما يلي:

إذ يسلم بأن "الأفعال الإرهابية ، أياً كان مرتكبوها وأينما ارتكبت وأياً كانت أشكالها أو أساليبها أو دافعها ، هي جرائم خطيرة تثير قلق المجتمع الدولي" ، أن تسليم المؤتمر بخطورة الأفعال الإرهابية وكونها تثير قلق المجتمع الدولي هو من مبررات إدراج جرائم الإرهاب في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ، إذ أن الفقرة التاسعة من ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تؤكد عقد الاختصاص للجرائم الأشد خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي ، وكما يأتي : (وقد عقدت العزم ، من أجل بلوغ هذه الغايات ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة، على إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة مستقلة ذات علاقة بمنظومة الأمم المتحدة وذات اختصاص على الجرائم الأشد خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره)، وجاء في الفقرة (هـ) من نص الملحق ما يلي : (وإذ يشعر بالانزعاج البالغ أزاء استمرار هذه الويلات التي تنطوي على تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين) وهذا ينسجم مع الفقرة الثالثة من الديباجة التي تنص (وإذ يسلم بأن هذه الجرائم الخطيرة تهدد السلم والأمن والرفاه في العالم) إلا أن الوثيقة المذكورة عادت فقالت : (وإذ يعرب عن أسفه لأنه لم يمكن الاتفاق على تعريف مقبول بصورة عامة لجرائم الإرهاب) .

والملاحظ أنه لا توجد مشكلة قانونية في إدراج الإرهاب ضمن اختصاص المحكمة ، وأن أسف المؤتمر هو إشارة لعدم الاتفاق الناشيء من اختلاف سياسات الدول ونظرتها للإرهاب ، بدليل التعريفات التي قدمت للإرهاب ومنها تعريف مختلط فيه عمومية إضافة لتحديد أنواع الجرائم الإرهابية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن والتي أوردناها سابقاً ، مما يضيف مقبولية اعتمادها هذا أولاً وإذا كانت المشكلة تكمن في التعريف غير المتفق عليه فلماذا أوصى المؤتمر بامتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة ليشمل جريمة العدوان في الوقت الذي لم يتم الاتفاق على تعريف الجريمة في حينها. ونتيجة الضغط ومنطقية امتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة ليشمل جرائم الإرهاب أوصى المؤتمر وبنفس الفقرة (هـ) ما يأتي :

(يوصي بأن يقوم مؤتمر استعراضي عملاً بالفقرة ١٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالنظر في جرائم الإرهاب وجرائم المخدرات بقصد التوصل إلى تعريف مقبول لها وإدراجها في قائمة الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة)^(٦) . وهذا نص صريح يؤكد أن إشكالية عدم إدخال جرائم الإرهاب ضمن اختصاص المحكمة هي ليست سوى عدم الاتفاق على تعريف مقبول.

ووفقاً للمادة ١٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة يعقد الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمراً استعراضياً للدول الأطراف للنظر في أي تعديلات على هذا النظام الأساسي . بعد مضي سبع سنوات من نفاذ نظام روما الأساسي ، كما أجازت الفقرة (١) من المادة (١٢٣) أن يشمل الاستعراض قائمة الجرائم الواردة في المادة (٥) دون أن يقتصر عليها ، وبهذا

فأن ما أوصت به الوثيقة الختامية حول جرائم الإرهاب الدولي يكون من أوليات أعمال المؤتمر الاستعراضي . وتوالت مؤتمرات الأمم المتحدة بخصوص منع الجريمة وكذلك التعاون الدولي في التصدي للإرهاب ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية المنعقد في بانكوك للفترة من ١٨-٢٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٥ (٧) إذ تضمن الفصل الخامس في تقرير المؤتمر أعلاه ما يأتي :

جاء في الفقرة ١٣١ : (..... وحذر من أن الجمع بين الدوافع السياسية والاقتصادية لدى الجماعات المستعدة لاستخدام أساليب الإرهاب يشكل تهديداً معقداً للأمن الوطني والدولي ... "الفقرة ١٣١") . كما جاء في الفقرة ١٣٢ : (وأستذكر ممثل الأمانة أن الفريق الرفيع المستوفي المعنى بالتهديدات والتحديات والتغير الذي كان قد لاحظ أنه في الوقت الذي مازال ينبغي أن يفهم فيه التأثير الكامل لتلك التغيرات فهماً تاماً، فإنها تنبئ بمناخ أمني مختلف اختلافاً جوهرياً ، وهو مناخ يتيح فرصاً فريدة للتعاون يقابلها نطاق من التدمير لم يسبق له مثيل، ولاحظ أنه طالما أن التهديدات مترابطة، فينبغي أن يكون تصدي المجتمع الدولي لها شاملاً وكاملاً) .

وجاء بالفقرة ١٣٤ : (... وأعتبروا الإرهاب واحداً من أخطر التهديدات للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين والبشرية) .

وأكدت الفقرة ١٣٤ على ضرورة إيجاد تعريف للإرهاب بنصها (.... وجرى إبراز الحاجة إلى إحراز تقدم في العمل المتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي ، لاسيما العمل الهادف إلى وضع تعريف واضح للإرهاب). وأشير إلى أن تقرير الأمين العام المعنون (في جو من الحرية أفسح صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع) (A/59/2005) يتيح أساساً جيداً لأيجاد حل وسط بين جميع الدول) ومن خلال فقرات التقرير سألقة الذكر يمكن أن نستنتج تأكيد ممثلي الدول - وهو جزماً الرأي السائد في العالم أجمع - على أن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين وعلى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والبشرية جمعاء ، فهو بهذه الصفة يكون من أخطر الجرائم الدولية التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار بأختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

والتأكيد الثاني على أهمية بذل الجهود من أجل وضع تعريف واضح للإرهاب يتفق عليه بين جميع الدول ، وهذا التأكيد يستبطن ضرورة أفراغ مضمون حجة أو عذر بعض الدول المعارضة لامتداد الأختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية ليشمل الإرهاب بعدم الاتفاق على تعريف موحد له.

المطلب الثاني

الجهود السلبية من امتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية ليشمل الإرهاب

أن من بين الأهداف الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية هو ملاحقة ومعاقبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة وأن معطيات الواقع في الوقت الراهن تؤكد خطورة وتوسع ظاهرة الإرهاب الدولي التي أصبحت خطراً محدقاً بالعالم أجمع وبلا استثناء وتلازم هذه الخطورة خطورة لا تقل عنها أهمية وهي أفلات مرتكبي أعمال الإرهاب من العقاب ، الأمر الذي شجع على ارتكاب مزيد من الأعمال الإرهابية، وبهذا فإن الظروف والمعطيات تلح وتدفع بقوة نحو ضرورة إدراج جرائم الإرهاب الدولي ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية، والملفت للنظر ، أن مشروع النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية جاء متضمناً أحكاماً بموجبها تم بالفعل وضع تعريف للإرهاب وكذلك تحديد جرائمه الأمر الذي كان من شأنه السماح للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس ولايتها القضائية على تلك الجرائم فيما لو كان تم اعتماد تلك الأحكام في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين والمعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والمنعقد للفترة من ١٥ حزيران إلى ١٧ تموز ١٩٩٨، ولكن المؤتمر تمخض عن اعتماد نظام روما الأساسي والذي جاء خالياً من أي حكم بتعريف الإرهاب الدولي وبالتالي أفقد النص على تجريمه.

أن عدم التوصل في مؤتمر روما الدبلوماسي عام ١٩٩٨ إلى اتفاق عام بين الدول المشاركة فيه بشأن تعريف الإرهاب لا يرجع لأسباب موضوعية قانونية وإنما إلى تباين المواقف السياسية للدول بشأن مضمون التعريف وهو ما جعل المحكمة الجنائية الدولية عاجزة عن الإسهام في ملاحقة ومعاقبة مرتكبي جرائم الإرهاب الدولي رغم خطورتها البالغة. وقد تعمدت بعض الدول الخلط بين الإرهاب وحق المقاومة المسلحة ضد النظم العنصرية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير لتبرير صعوبة التوصل إلى تعريف جامع مانع للإرهاب الدولي، وعلى سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني يعدان الحركات الوطنية التحريرية في فلسطين وجنوب لبنان وغيرها من الحركات ذات التوجهات والأهداف نفسها من الحركات الإرهابية على خلاف نظرة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول العربية التي ترى خلاف ذلك والذي أكدته البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في العاصمة الماليزية (كوالالمبور) في الفترة من ٢-٣ نيسان ٢٠٠٤ والذي أكد على ضرورة ألا يضم أي تعريف للإرهاب الدولي مقاومة أستعمار ، أو الكفاح الشرعي لنيل الاستقلال ومن الغريب في الأمر هو أن الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني هم من المؤيدين لأنشاء محكمة جنائية دولية ، ولكن بشرط أن يكون ذلك وفقاً للمعايير والمصالح الأمريكية والإسرائيلية ، فإن لم يكن كذلك فإن المعارضة القوية من قبلهم تكون هي البديل وبالرغم من أن الندوة المشتركة التي نظمتها حكومة اليابان والمنظمة القانونية الأستشارية لآسيا وأفريقيا (AALCO) حول "المحكمة الجنائية الدولية : القضايا الناشئة وتحديات المستقبل". في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ في نيودلهي للتحضر

للمؤتمر الاستعراضي الأول المزمع عقده في كمبالا سنة ٢٠١٠ أكدت على أنه (في ما يتعلق بإدراج جرائم الإرهاب والأنتجار بالمخدرات فقد اتفقت الدول على أن الآليات القانونية موجودة بالفعل) ^(٨) . مما يؤكد إمكانية وسهولة امتداد الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية ليشمل الجريمتين، إلا أنه لأسباب سياسية تتعلق بممانعة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لم يتم إدراج موضوع الإرهاب ضمن أعمال مؤتمر كمبالا مما حدا بتضمين بيان وفد جمهورية إيران الإسلامية خيبة أمله للمواقف المتصلبة التي اتخذتها أقلية من الدول تجاه بعض البنود مما سبب إرجاء تنفيذها إلى أجل غير مسمى ^(٩) . ولغرض الإحاطة بموضوع المعايير والسياسة الأمريكية والإسرائيلية تجاه المحكمة الجنائية الدولية سنبحث الموضوع في ثلاثة فروع :

الفرع الأول : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية .

الفرع الثاني : موقف إسرائيل من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية .

الفرع الثالث : الدوافع الحقيقية لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وامتداد الاختصاص الموضوعي ليشمل الإرهاب

الفرع الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المعادي من إنشاء محكمة جنائية دولية لا تتفق مع مصالحها وإرادتها وتوجهاتها السياسية منذ مراحل التطور الأولى لإنشاء مثل هذه المحكمة، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أن تعترف بصلاحيات المحكمة الدولية لمحاكمة المواطنين الأمريكيين من جرائم غير منصوص عليها في القانون الأمريكي، كما أنه من الصعب أن تتنازل المحاكم الأمريكية عن بعض صلاحياتها للمحكمة الدولية لمحاكمة أشخاص متهمين بأرتكاب جرائم يعاقب عليها القانون الأمريكي ، ففي كلا الحالتين فإن الأمر سوف يتعارض مع الدستور الأمريكي ^(١٠) .

أن وجهة النظر الأمريكية هي أن المحكمة تشكل خطراً على الحريات الأساسية للأفراد، وقد أستمر الموقف الأمريكي المعارض لإنشاء محكمة جنائية دولية حتى مؤتمر روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨ . بالرغم من الإعلان مراراً وتكراراً عن دعم إنشاء هذه المحكمة من قبلها ، وقد بذل وفد الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً مضنية لأعداد نظام المحكمة بما يتلائم مع المصالح الأمريكية، عن طريق فرض هذه النصوص ، وأخيراً عن طريق النص على استثناء مواطني الولايات المتحدة الأمريكية من تطبيق اختصاص المحكمة في اتفاقية العلاقة المشتركة بين المحكمة والأمم المتحدة ^(١١) ، وهذا ما لم يحدث ، وأدى بالولايات المتحدة للتصويت ضد إنشاء المحكمة ^(١٢) ، بالرغم من أنها

توجهت بوفد كبير إلى مؤتمر روما ضم من المحامين أصحاب الخبرة والموهبة والموظفين في وزارات الخارجية والعدل والدفاع وهيئة الأركان المشتركة وكذلك بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ظناً منها أنها ستؤثر على مجريات المحادثات والتفاوض ولتضمن الميثاق شروطها ورغباتها لتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل في تضمين ميثاق روما العديد من النصوص والقواعد التي تتسجم وتتوافق مع طموحها وإرادتها ، إذ يشير السيد دافيد شفير المبعوث الأمريكي لجرائم الحرب ورئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي والمعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، وذلك في خطابه أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ٢٣/٧/١٩٩٨ ، إذ قال " أنه من بين الأهداف التي حققناها في النظام الأساسي للمحكمة" (١٣) ما يأتي :

١. نظام محقق التكامل بين الاختصاص الوطني والاختصاص الدولي مما يؤمن حماية أفضل .
٢. الحفاظ على دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك تأكيد استطاعة مجلس الأمن التدخل لوقف عمل المحكمة .
٣. حماية معلومات الأمن القومي والتي يمكن أن تطلبها المحكمة.
٤. الاعتراف التام بالإجراءات القضائية الوطنية في التعاون مع المحكمة.
٥. تغطية النزاعات الداخلية والتي تشكل الغالبية العظمى من النزاعات المسلحة اليوم.
٦. إجراءات ملانمة لحماية المدعى عليهم والمشتبه بهم.
٧. تعريفات قابلة للتطبيق لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ويشمل ذلك دمج عناصر هذه الجرائم في النظام الأساسي.
٨. الاعتراف بالمواضيع المتعلقة بالجنسين (الذكور والإناث) .
٩. أحكام مقبولة تقوم على مسؤولية إصدار الأوامر وأوامر الرؤساء.
١٠. المؤهلات الصارمة والدقيقة بالنسبة للقضاة.
١١. قبول المبدأ الأساسي بتمويل الدولة الطرف.
١٢. جمعية للدول الأطراف للأشرف على إدارة المحكمة.
١٣. إجراءات تعديل معقولة .
١٤. عدد كاف من الدول للتصديق على الاتفاقية قبل دخولها حيز التنفيذ وتحديداً ٦٠ حكومة للتصديق على الاتفاقية.

والملاحظ على الأهداف الأنفة الذكر التي حققها الوفد الأمريكي المفاوض أن أغلبها مقنعة ولا بأس بها إلا أن الفقرة (٢) ومفادها الحفاظ على دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك تأكيد نفوذ مجلس الأمن في التدخل لوقف عمل المحكمة كما جاء في المادة (١٣) الفقرة (ب) بخصوص الإحالة من قبل مجلس الأمن متصرفاً وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المادة (١٦) من النظام والتي أرجأت البدء أو المضي في التحقيق أو المقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهراً بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب

بالشروط ذاتها ولا يقتصر التجديد لمرة واحدة وهذا تسليم بتدخل مجلس الأمن والذي هو جهاز سياسي لديه معايير خاصة للمفهوم أو لتعريف أو لوصف العدوان إذ أنه إلى كل حالة على حدة مستعملاً سلطته التقديرية الواسعة، وهذا هو مرام الدول دائمة العضوية فيه لحماية مصالحها ونفسها من تهمة جريمة العدوان ومما يعزز من إمكانية رفض تدخل مجلس الأمن في حالة وجود عدوان من عدمها هو المادة (٥) الفقرة الثانية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي أوجبت أن يكون الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

والنجاح الذي حققه الوفد الأمريكي المفاوض جاء كحل وسط بين ما تقدم به مندوبها في الجلسة السادسة لأجتماعات اللجنة من معارضته اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر جريمة العدوان وبين كثير من الدول وخاصة معظم الدول العربية التي أكدت ضرورة أن يشمل اختصاص المحكمة جريمة العدوان ، إذ جاء رد المندوب الأمريكي على أدخل جريمة العدوان ضمن اختصاص المحكمة ، بأن إثارة جريمة العدوان تثير مشكلة التعريف، ومشكلة لدور مجلس الأمن وهو متشكك فيما إذا كان المؤتمر سوف يستطيع أن يعتمد تعريفاً مرضياً من أجل إقرار المسؤولية الجنائية أتجاه الغير وأن قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ لا يحاول تعريف العدوان كجريمة فردية وما يفعله هو مجرد تكرار صيغة ميثاق نورمبرغ ، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض إدراج جريمة العدوان ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة (١٤).

وايد المندوب الإسرائيلي ذلك بالقول (أن الأفعال العدوانية ترتكبها دول ضد دول لا تنتمي إلى فئة الجرائم التي يرتكبها الأفراد أنتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وهذه الأفعال هي ما يقصد النظام الأساسي أن يتصدى لها) (١٥).

وبالرغم من كل الأهداف التي نجح الوفد الأمريكي في تضمينها ميثاق روما ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هددت صراحة بالمخاطر والسلبيات التي تنتجم عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ قال السيد دافيد شيفر في خطابه أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة رقم (٣٥) والخاص بالمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٩٨ (... نحن نخشى قصور فاعلية المحكمة الدولية دون الولايات المتحدة الأمريكية عكس المتوقع من تلك المحكمة، ونحن نتذكر دروس أوائل هذا العقد من القرن الحالي حيث أخفقت المؤسسات الدولية الطموحة التي تم أنشاؤها ، وإلى حد كبير ، بسبب عدم مشاركة الولايات المتحدة ودعمها ، حيث أصبحت تلك المؤسسات غير متصلة بالموضوع الذي من أجله كان سبب قيامها) (١٦) .

وبهذا فإن رئيس الوفد الأمريكي أعاد إلى الأذهان ما حل بعصبة الأمم المتحدة من فشل وسقوط بسبب عدم دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها والتي كان قد رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على ميثاقها .

وهذه مطالبة واضحة في وجوب تلبية كل المطالب الأمريكية ومنحها جميع الضمانات التي تريدها كشرط مسبق لقيام المحكمة وأستمرارها .

وبالرغم من تحقيق كثير من تلك المطالب والضمانات إذ تم إقرارها بالفعل في ميثاق روما ووفقاً لتصريح السيد شيفر السابق أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فقد

كانت هناك تحفظات إضافية لم تنجح الولايات المتحدة في تمريرها وأدماجها في ميثاق روما إذ يشير السيد شيفر في بيانه السابق إلى انه (قد سعى وفد الولايات المتحدة لإنجاز بعض الأهداف الحاسمة الأخرى في روما والتي مع الأسف لم نتمكن من إنجازها لذلك لم نتمكن من دعم مشروع النظام الأساسي وتأييده)^(١٧).

كما أنصبت المعارضة الأمريكية على القواعد المتعلقة بالأختصاص إذ أشار المندوب الأمريكي في اثناء المناقشات المتعلقة بهذه المسألة في مداخلته في الجلسة ٢٩ من اجتماعات اللجنة الجامعة المنعقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يوم الخميس ٩ تموز يوليو ١٩٩٨ ، في مؤتمر روما إلى أن (أحتمال أن تقوم المحكمة بمقاضاة المسؤولين في دولة ليست طرفاً في المعاهدة أو لم تخضع لأختصاص المحكمة ، يعد شكلاً من أشكال الأختصاص الذي يتجاوز حدود الأقليم والذي سيكون شيئاً غير قويم في الرأي والمعتقد، أن الولايات المتحدة الأمريكية تلاقى صعوبات بالغة أزاء إنشاء محكمة يفترض أن يكون لها أختصاص على رعايا دولة لم تصادق على المعاهدة التي تنشئها باستثناء الحالات التي يكون مجلس الامن قد اتخذ فيها إجراء بالتنفيذ بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ...)^(١٨).

وتستند المعارضة الأمريكية في معارضتها أعلاه على القاعدة التي أشارت إليها المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بتأكيدا أن المعاهدات لا تولد التزامات على الدول غير الأطراف. ولكن لو عدنا لقراءة النصوص التي تحدد الحالات التي تكون للمحكمة فيها أن تمارس أختصاصها على الدول غير الأطراف لوجدناها ثلاثة :

الأولى : هي التي أشارت إليها المادة (٤) فقرة (٢) والمادة (١٢) فقرة (٣) من نظام روما وهي مادة رضائية تتعلق بقبول الدولة غير الطرف وموافقها على ممارسة المحكمة هذا الأختصاص.

الثانية: التي أشارت إليها المادة (١٣) فقرة (ب) وهي الإحالة من مجلس الأمن عندما يتصرف بموجب الفصل السابع.

الثالثة: والتي أشارت إليها المادة (١٣) فقرة (أ) وهي كون الجريمة من اختصاص المحكمة ومحالة إلى المدعي العام للمحكمة من دولة طرف في الاتفاقية وفقاً للمادة ١٤ أو من دولة قبلت اختصاص المحكمة ، بخصوص ارتكاب جريمة من دولة ليست طرفاً في اتفاقية النظام الأساسي، وهذه الحالة تثير قلق المعارضة الأمريكية وتعتبرها غير متوافقة مع مبدأ الرضائية وتعد خروجاً على قواعد القانون الدولي .

والحالة هي لو أن هذه الدولة التي ارتكبت الجرم رفضت اختصاص المحكمة في محاكمة الأشخاص الموجهة إليهم تهمة الجريمة ، ولم تبادر هي بمحاكمتهم أو تحيل الأشخاص لجهة قضائية أخرى ، لأصبح الأمر إنكاراً للعدالة لأنه ينطوي على تبرئة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم وحمائهم من العقاب.

وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية من أن وجود المحكمة يحد من قدراتها على تحقيق مصالحها والدفاع عنها وشعورها بالقلق من إمكانية مساءلة جنودها الذين يشاركون في قوات حفظ السلام الدولية^(١٩) .

وتبنى مجلس الأمن الدولي في ١٢ حزيران ٢٠٠٣ في جلسة علنية قراراً يحدد لمدة ١٢ شهراً إعفاء المواطنين الأمريكيين وجنود حفظ السلام الأمريكيين من أي ملاحقة أمام المحكمة الجنائية الدولية على الرغم من تحفظات الأسيرة الدولية، إذ أمتنعت كل من فرنسا وألمانيا وسوريا عن التصويت على القرار الذي حظي بتأييد بقية أعضاء المجلس الاثني عشر، هذا مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب أساساً بإعفاء دائم لمواطنيها من أية ملاحقات، وجاء قرار مجلس الأمن بعدما هدد السيد شيفر رئيس الوفد الأمريكي إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحضر مشاركتها في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذا لم يعف مجلس الأمن الموظفين العسكريين الأمريكيين من المقاضاة الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية^(٢٠).

ورأى الأمين العام للأمم المتحدة خلال مناقشة عامة سبقت التصويت ، أن مجلس الأمن سيقوض سلطته وسلطة المحكمة الجنائية في حال أصبح هذا التجديد روتينياً^(٢١). وقد أشار الكاتب William L. Nash في مقال له حول المحكمة الجنائية الدولية ونشر القوات المسلحة الأمريكية ، إلى أن أمريكا قد قبلت مسؤولياتها الفريدة في الكرة الأرضية وأدت خدمة أن تكون شرطي العالم، وهي طلبت مقابل ذلك في روما إعفاءها من المسؤولية^(٢٢) ، والمعيب في مجلس الأمن الذي هو الأداة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة أن يحابي الإدارة الأمريكية وعلى سبيل المثال ما ورد في الفقرة (٦) من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٠٠٥^(٢٣) المتعلق بمحاكمة سودانيين متهمين بأرتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور وفقاً لتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/60/2005) .

وعلى الرغم من أهمية قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٥٩٣) لوضع حل لتلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان المرتكبة في دارفور ، إلا أن أهم ما يؤخذ على القرار المذكور هو الانتقائية وتدخّل الاعتبارات السياسية في صدوره ويظهر ذلك جلياً من خلال الفقرة السادسة منه ، التي تتيح الفرصة لأفلات المجرمين غير السودانين من المحاكمة حتى لو كانوا من المساهمين في تلك الفضائح الأمر الذي يطلق يد الآخرين - غير السودانين - في أن يفعلوا ما يشاؤون ، وقد كان تضمين القرار نص هذه الفقرة نتاج موازنة سياسية، حاول فيها أصحاب المقترح (فرنسا) تقليص فرصة رفض المشروع من قبل الدول دائمة العضوية^(٢٤). وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تعرقل صدور القرار هذه المرة ، ولكنها في الوقت ذاته أرادت إثبات عدم خضوع جنودها لنظام المحكمة ، ويظهر ذلك من خلال امتناعها عن التصويت على القرار.

هذه بعض المواقف التي يستشف منها خشية الولايات المتحدة من إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة تقوم على أساس المهنية القانونية لأرساء العدالة الجنائية بعيداً عن المحاباة السياسية أو التبعية الأمريكية حتى لا تتأثر سياستها القائمة على استعمال القوة والعنف غير المبرر للحفاظ على مصالحها وفرض هيمنتها على العالم .

أما بخصوص ادخال جرائم الإرهاب ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية فقد عارضت الولايات المتحدة ذلك بحجة عدم الاتفاق على تعريف للإرهاب

والخلط بين الإرهاب واعمال المقاومة المشروعة وكما أسلفنا القول سابقا. وحتى نظرة بعضهم إلى بعض الجرائم الإرهابية باعتبارها جرائم عادية وليست على درجة كافية من الخطورة لملاحقة مرتكبيها من قبل المحكمة الجنائية - وسيكون أكثر فعالية إذا تم ذلك على المستوى الوطني على الرغم من الاعتراف بأن بعض الأعمال الإرهابية يمكنها أن تفي بشروط درجة الخطورة اللازم لأدراجها في النظام الاساسي^(٢٥) - لم يؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الولايات المتحدة واسرائيل باعتبار أن جرائم صناعة الموت تتناسب مع ممارسة الصلاحيات القضائية الوطنية وتطبيق الآليات التقليدية للتعاون العالمي أكثر من تلاؤمها مع اختصاص محكمة جزائية دولية ، بمعنى آخر أن أعمال الإرهاب ليست من الأهمية والخطورة التي تستوجب ملاحقتها أمام قضاء دولي؛ لذا تبقى المحاكم الوطنية أقدر على مكافحتها بفعالية أكبر^(٢٦) ، فهما يرفضان الموضوع جملة وتفصيلاً للأسباب المذكورة سابقاً، وهذا ما أكده (جورج شولتز) أحد وزراء خارجية الولايات المتحدة السابقين ، عندما وقف أمام المؤتمر الثاني للإرهاب المنعقد في واشنطن ليقول (إن ما تعلمناه عن الإرهاب هو أنه عنف موجه وله هدف ...) وعندما حاول شولتز أن يفسر معنى التوجيه ودلالة الهدف، حدد الأمر بشكل قاطع قائلاً (الإرهاب أينما يحدث يكون موجهاً إلى حد كبير ضدنا نحن الديمقراطيين ، ضد قيمنا الأساسية، وعلى الأغلب على مصالحنا الاستراتيجية الأساسية) بل أن شولتز لم تكن تنقصه الصراحة حتى يذهب بعد من ذلك ، حينما قال في نفس المؤتمر (أننا لا يجب أن نتبع استراتيجية ايجابية ودفاعية حقيقية ضد الإرهاب حسب ، وإنما يجب أن نقوم بعمل عسكري شجاع ومباشر عند الضرورة ضد مراكز الإرهاب، كالحملة الإسرائيلية في لبنان عام ١٩٨٢)^(٢٧)، فالإرهاب في المفهوم الأمريكي هو العمل العنيف الموجه، الذي يستهدف المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها ، أما غزو لبنان عن طريق الحملة الصهيونية فإنه في رأي وزير الخارجية عمل شجاع ومباشر ضد الإرهاب ، وبأكثر صراحة حدد أحد السفراء الأمريكيين السابقين في إحدى دول أمريكا اللاتينية الإرهاب عندما قال (إذا فعلوها هم كان ذلك إرهاباً، أما إذا فعلناها نحن فإن ذلك يصبح نضالاً من أجل الحرية)^(٢٨)، وفي الاتجاه نفسه يرى نعوم تشومسكي ، الكاتب الأمريكي الشهير، أن وضع تعريف موحد للإرهاب لا يزال موضع جدال وي طرح مشكلة كبيرة والسبب في ذلك يعود إلى صعوبة وضع تعريف (يستبعد الإرهاب الذي نمارسه ضد الغير ويجرب الإرهاب الذي يمارسه الغير ضدنا) ، ذلك أنه من وجهة نظر الأمريكيين فإن التعريف الأفضل للإرهاب هو (الإرهاب هو الإرهاب بالمعنى التقليدي إذا قمت بممارسته ضدنا ، ولكن إذا قمنا نحن بممارسته ضدكم ، فهو عمل مقبول وتدخل إنساني مدفوع بنوايا حسنة جديرة بالثناء)^(٢٩) كما وصف العضو في مجلس الشيسوخ الأمريكي (رود غرامز) المحكمة الجنائية الدولية مهاجماً إياها وبشدة (المحكمة هي الوحش الذي يتوجب قتله) وقال زميله جون اشكروفت (المحكمة تشكل تهديداً واضحاً مضطرباً للمصلحة القومية للولايات المتحدة)^(٣٠)

الفرع الثاني

موقف إسرائيل من النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية

من البديهي أن تكون إسرائيل في مقدمة الدول السبع* التي صوتت ضد اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، والتي لن ترضى باختصاصها بشكل عام لأن إستراتيجيتها في البقاء تقوم على أساس استعمال القوة المفرطة وأرهاب ما تسميهم الأعداء. واللافت للانتباه هو تهاوي حجتها القائلة أن دولاً أضفت الصفة السياسية على المحكمة عن طريق اعتبار ترحيل الشعوب القسري والاستيلاء على ممتلكاتهم من جرائم الحرب التي تخضع للعقاب ، إذ أن المادة (٨) من ميثاق روما عدت من ضمن جرائم الحرب (قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، أو ابعاد كل سكان الأرض المحتلة أو نقلهم أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها)، وهذا النص أثار غضب المندوب الإسرائيلي ورفضه والذي لاقى استهجان معظم مندوبي الدول في الجلسة الختامية لمؤتمر روما حينما تساءل (هل مثل هذا العمل المنصوص عليه في المادة (٨) يعد من أبشع الجرائم وأفجعها....) وعد إن إضافة مثل هذا النص وموضوعه استعمل (للأساءة للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة سياسية إضافية في نزاع الشرق الأوسط ... وهذا تسييس وتلويث للنظام كله ...) ، وبخصوص الموضوع فإن أعضاء لجنة القانون الدولي والمؤتمرين في روما ، في حقيقة الأمر لم يفعلوا شيئاً سوى نقل وتكريس نص وروح الفقرة (٤-أ) من المادة (٨٥) للبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف ، والتي تنص على أن جرائم الحرب تشمل أيضاً قيام دولة الاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تمتلكها أو ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها مخالفة بذلك المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وفي هذا السياق ينبغي التنويه أيضاً إلى أن جميع الانتهاكات الجسيمة المنصوص عليها في اتفاقية جنيف والبروتوكول الأول، والتي أشار إليها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعدّ بمثابة جرائم حرب، بما فيها كل تأخير لا مبرر له في إعادة أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم^(٣٢)، في قواعد الحرب وبهذا فإن ميثاق روما لم يحظر أي فعل كان مباحاً فيما مضى سوى أنه أوجد قواعد وآليات قانونية تكفل عقاب مجرمي الحرب ومنتهكي الحقوق الإنسانية ، وبالتالي فقد أصبح الآن من الممكن ملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين على جرائم الحرب التي ارتكبوها ويرتكبونها الآن على الرغم من عدم انضمام إسرائيل إلى اتفاقية إنشاء المحكمة.

ومن الواضح بأن الاتهام بجرائم الحرب يتسع ليشمل جميع مسؤولي إسرائيل مستوياتهم وقواتهم كافة وحتى المستوطنين اليهود، والخشية من ذلك أكدها المستشار القضائي لوزارة الخارجية الإسرائيلية (الان بيكر) في تصريح أعقب مؤتمر روما ، بأن الاتفاقية لم تبق حصانة لأحد بما فيهم المستوطنين ورئيس الوزراء ووزرائه، مضيفاً أنه لو تم تشكيل هذه المحكمة قبل خمسين عاماً* () لأيدناها لأنها كانت ستوفر الحماية لليهود من الاضطهاد آنذاك ، أما اليوم فهم معرضون للمقاضاة ، كما علقت أيضاً النائب العام

الاسرائيلي (راشيل سوكر) على الاتفاقية بقولها (أن معارضة اسرائيل للاتفاقية لا تعطي حصانة لمواطنيها) (٣٤) كما عارضت اسرائيل منح محكمة الجنايات الدولية سلطة تحديد وقوع العدوان بعيداً عن هيمنة مجلس الأمن واحتكاره لها والذي تتمتع فيه اسرائيل بحق النقض (الفيتو) عن طريق الحليف الأمريكي، وفي هذا الخصوص اشار المندوب الاسرائيلي إلى أن (ممارسة الاختصاص إذ تقرر أدراج جريمة العدوان ، ينبغي أن تخضع لتقرير مجلس الأمن بأن فعلاً عدوانياً قد وقع) (٣٥)، وفي الجلسة الختامية لمؤتمر روما ١٩٩٨ رفض ميثاق روما بشدة واصفاً إياه بأنه يلوث ويستعمل في الحرب السياسية التي تشن على اسرائيل إذ قال (أن الشعب اليهودي كان ضحية للاضطهاد النازي ، ومن بين رماد المحرقة صدرت دعوات اليهود في العالم أجمع لإنشاء محكمة جنائية دولية ...) أي أن اليهود هم اصحاب الدعوة لإنشاء مثل هذه المحكمة ولكن ليس بالصيغة التي جاءت بها اتفاقية روما للنظام الأساسي للمحكمة لأنها لا تلي طموح اليهود الاسرائيليين والملاحظ أن الولايات المتحدة واسرائيل كانتا متضامنتين بموضوع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، إذ أن اسرائيل رفضت في البداية التوقيع على ميثاق روما وأن كانت قد أعلنت أنها قد تعيد النظر في موقفها إذا ما قبلت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على المعاهدة، وهو ما تم فعلاً عندما وقعت الولايات المتحدة على ميثاق المحكمة في ٣١ كانون الأول سنة ٢٠٠٠ إذ أعلنت اسرائيل توقيعها على معاهدة إنشاء المحكمة بعد لحظات قليلة من توقيع الولايات المتحدة عليها. وفي هذه المناسبة ذكر بيان لمجلس الوزراء الاسرائيلي أن اسرائيل (... قد غيرت موقفها بعد حصولها على توضيح بأن هذا التوقيع لن يضر مصالحها وأشار البيان إلى أن اتصالات على مستوى رفيع جرت مع الولايات المتحدة تلقت اسرائيل على أثرها تأكيدات من واشنطن بحماية مصالحها) (٣٦) . وعندما دخلت معاهدة روما حيز النفاذ رسمياً في الأول من تموز / يوليو ٢٠٠٢ أعلنت اسرائيل رسمياً رفضها التصديق على ميثاق إنشاء المحكمة، أما بخصوص الموقف من الإرهاب الدولي فلا يختلف الموقف الاسرائيلي عن الموقف الأمريكي ، وكل ما قدمه من حجج قانونية كانت واهية وكما اسلفنا، والحقيقة أن موقفها هذا ناتج عن التأثيرات الايديولوجية او العقائدية التي تشكل الخطوط الرئيسية لأستراتيجية البقاء والهيمنة والحفاظ على المصالح العليا بنظرهم ، والتي سنتناولها فيما يأتي:

الفرع الثالث

الدوافع الحقيقية لموقف الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل المعارض لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وامتداد اختصاصها ليشمل جرائم الإرهاب الدولي من خلال ما تقدم يلحظ أن الحجج التي تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل بخصوص إنشاء المحكمة أو مد الاختصاص الموضوعي ليشمل جرائم الإرهاب الدولي كانت واهية يغلب عليها الطابع السياسي أكثر من القانوني ، والمبررات التي

قدمتها توجي بأنها تخفي وراءها ما هو أهم من ذلك وهي الدوافع الحقيقية لمعارضتها انشاء المحكمة وبالتالي تحقيق مصالحها بعيداً عن المساءلة القانونية ، ولتفصيل الموضوع يستلزم مناقشته بفقرتين الأولى الدوافع الحقيقية الامريكية والثانية الدوافع الحقيقية الاسرائيلية لأنشاء المحكمة الجنائية الدولية أو امتداد الاختصاص الموضوعي لها ليشمل جرائم الإرهاب.

الفقرة الأولى : الدوافع الحقيقية لموقف الولايات المتحدة الامريكية .

١. الدور الإرهابي للاستخبارات الامريكية (CIA) في العالم :

أمر الرئيس الامريكي هاري ترومان عام ١٩٤٧ بإنشاء وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) التي تعمل بالتعاون مع جهاز التحقيقات الفيدرالي (FBI) والتي كانت نواتها الأولى المخابرات العسكرية الامريكية (مكتب الخدمات الاستراتيجية) (٣٧) . وقد برر مؤيدو الوكالة الفكرة للكونغرس الأمريكي ، بأن الحاجة تدعو إليها من أجل اكتشاف ما يمكن لعدو ما أن يخططه للتمكن من وقاية الولايات المتحدة من هجوم مفاجئ ، وفي ذلك الوقت كان الامريكيون تشغل أذهانهم - بصورة عامة - تلك الذكرى الحية للهجوم الياباني غير المتوقع على (بيرل هاربر) عام ١٩٤١ وبأحتمال أن العدو الجديد - الاتحاد السوفيتي - سرعان ما سيكون لديه قنابل نووية ، ولا يمكن أن يكون باستطاعة أحد أن يشك في ضرورة معرفة ما إذا كان سيقع ذلك الهجوم المفاجئ ، ومتى يتم ذلك (٣٨) .

أما الجنرال أيزنهاور عام ١٩٥٦ فيقول (ليس في سياسة الولايات المتحدة ما هو أهم من جمع المعلومات بواسطة الاستخبارات ، أن الولايات المتحدة تنفق ملايين الدولارات على أعمال الاستخبارات والتقصي لجمع المعلومات واطلاق البالونات في الاجواء والهيمنة على الأذاعات ورشوة الأجانب لجمع المعلومات والنقاط الصور الفوتوغرافية لأراضي الدول الاشتراكية ، وتنظيم الرحلات الجوية التجسس والاستطلاع ، وفك الرموز والشفرة الخاصة بالدول الأخرى) (٣٩) .

وكانت أولى العمليات السرية للمخابرات المركزية ، العمليات الدعائية والنفسية في أوروبا الغربية، ومنذ ذلك الحين بلغ التخريب الذي نفذته المخابرات المركزية حداً كبيراً ، فقد كانت إدارة المخابرات المركزية الهيئة الوحيدة التي سمح لها مجلس الأمن القومي باستعمال الدعاية السوداء (٤٠) .

وسرعان ما تحولت وكالة الاستخبارات المركزية إلى وكالة دولية لممارسة الإرهاب السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي ضد شعوب دول العالم شرقاً وغرباً، من خلال تورطها في صناعة المؤامرات والانقلابات وتخريب الذمم، ونشر الجواسيس والفساد ، وحياسة الاضطرابات ضد الانظمة الوطنية والمتحررة كما قامت بتشكيل وتدريب وتمويل وتسليم مجموعات إرهابية على مستوى العالم خدمة لمصالحها ومصالح الشركات الامبريالية المستغلة ، وفي هذا الصدد يشير مايلز كوبلاند أحد رجال المخابرات الامريكيين إلى أن العوامل التي سارت بوكالة الاستخبارات الامريكية في انزلاقها نحو

الهاوية قد بدأت منذ نشأتها الأولى ، ومنها إجازة الرئيس الأمريكي (ترومان) سلسلة من التوجيهات الصادرة عن مجلس الأمن القومي تفوض وكالة الاستخبارات المركزية استعمال أي اساليب تناسب تحقيق أهداف السياسة الامريكية ولو كانت غير قانونية (٤١) ، وهذا ما نلاحظه من دعم الولايات المتحدة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية أمثال جبهة النصرة و داعش في كل من العراق وسوريا والذي تؤدي فيه المخابرات المركزية الدور المهم في تنفيذ وتقديم المعلومات ، والأكثر من ذلك في خلق هذه التنظيمات ، وهذا ما أفصح به دونالد ترامب الرئيس الأمريكي المنتخب والذي تولى الرئاسة الأمريكية في العام ٢٠١٧ فاضحاً منافسته هيلاري كلينتون أثناء حملتها الانتخابية ، والحقيقة هي أن الإدارة الأمريكية بغض النظر عن انتمائها الحزبي (الجمهوري أو الديمقراطي) تعدّ المخابرات المركزية من أدواتها الرئيسية في تنفيذ سياستها الخارجية جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية لتأسيس أو إنشاء علاقات دولية مستخدمة في ذلك الاساليب ومن بين أهمها إرهاب الدولة حتى تأكدت مقولة الكاتب جنكن (الإرهاب عنصر جديد في العلاقات الدولية) (٤٢).

٢. الإسلام العدو الأول في نظر الإدارة الأمريكية :

إن الإدارة الأمريكية تمثل قادة الرأي والسياسة الأكثر أهمية وتأثيراً في المجتمع الأمريكي وأرتباط هؤلاء القادة ومؤسساتهم السياسية بالصهيونية العالمية أمراً لا يحتاج إلى كثير من التأكيد والبحث ، وتبنى استراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية كلها على أساس اسبقية التهديد أو الخطر المحدق بالمصالح الأمريكية.

ولا غرابة بأن يكون حلفاء الأمس (٤٣) أعداء اليوم في السياسة الأمريكية حينما تقتضي المصلحة ذلك . فبعد خروج القوات السوفيتية من أفغانستان تغير الموقف الأمريكي من ما يسمى بالمجاهدين الأفغان وانتقص الدعم المالي واللوجستي إلى أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية قطع كل المعونات عن الأحزاب الأفغانية التي أيدت غزو العراق للكويت ، ورفضت التدخل الأمريكي في الخليج وبذلك تحولت العلاقة مع الأفغان العرب من التحالف إلى الصراع وعلى اثرها كانت نهاية (أسامة بن لادن) زعيم ما يسمى بالقاعدة . ويبدو أن السياسة الخارجية الأمريكية تتبنى دوماً قول الفقيه الألماني كارل سميث (أن السياسة هي قبل كل شيء تحديد العدو) (٤٤)؛ لذا بعد زوال خطر الاتحاد السوفيتي في نظر الأمريكان بعد تفككه وأنتهاء الحرب الباردة أختفى الخطر الذي بنيت عليه استراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية كلها ، لذلك حاولت الولايات المتحدة إيجاد بديل آخر للاتحاد السوفيتي لضمان ديمومة زعامتها على المعسكر الغربي ، وفي خضم ذلك سرعان ما رفعت شعار (الإسلام هو عدو بديل) (٤٥) .

وكان أول من استعمل شعار (الإسلام عدو بديل) هو نائب الرئيس الامريكي الاسبق ديك تشيني في عام ١٩٩١ في منتدى الشؤون الأمنية الدولية في ميونخ، وكان حينها وزيراً للدفاع ولقي موقفه حينئذ ردود فعل شديدة ، في البلدان الإسلامية وفي أوساط ثقافية ودينية غربية تخوفت مما يعنيه الصدام الكامن وراء تلك الشعارات التي وصلت إلى مستويات مؤثرة في صناعة القرار السياسي (٤٦) .

وتقتنع الإدارات الأمريكية المتعاقبة بمسألة صراع الحضارات وبكل قيمه الاجتماعية والسياسية والدينية وغيرها، وقد يكون الصراع بين الغرب الأمريكي والشرق المسلم مرتكزاً في أساسه على اعتقاد الغرب بخطورة تمدد الإسلام تجاههم^(٤٧). ومن أهم أدوات الصراع الذي استعملها الغرب، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها هو تشويه صورة الإسلام الحقيقية ودعوته للسلام إلى العنف والقتل والدمار، وما أحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلا سيناريو مدير من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية^(٤٨)، للاثبات العملي لصورة الإسلام كما يدعون بعد حملات إعلامية وتثقيفية لتشويه صورة الإسلام، وقد تزعم حملة التشويه هذه والتصدي المخابراتي والعسكري ضد الإسلام في العصر الحديث أصحاب التوجهات اليمينية داخل الإدارة الأمريكية وما تبع ذلك من تصريحات لبوش وقادة اليمين المحافظ في إدارته وعلى رأسهم ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، كونداليزا رايس، بول وولفويتز، فعندما تسلمت إدارة بوش مسؤوليتها، تبنت مجموعة من السياسات التي تعكس في مجملها رؤية دينية محافظة، تجاه القضايا التي تتعامل معها الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً، ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لكشف عمق وتأثير اليمين (الديني) و (السياسي) على السياسة الأمريكية في ظل إدارة جورج بوش، التي أخذت تستدعي أفكاراً مثل (أن أمتنا شهدت الشر) و (أنهم يكرهون قيمنا) و (مسؤوليتنا أمام التاريخ الرد على الهجوم والتخلص من الشر) و (أنه نوع جديد من الشر) و (حلمتنا الصليبية سوف تأخذ وقتاً) و (إنها حرب حضارات)^(٤٩).

أن كل ما تقدم من دور للاستخبارات الأمريكية (CIA) في صناعة الإرهاب لخدمة استراتيجية الإدارة الأمريكية للوقوف بوجه الإسلام لا يدع أي مجال شك في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التوصل إلى تعريف جامع مانع للإرهاب متفق عليه وتركه عند أطراف سائبة لا يمكن أن تلتقي لكي لا ينص على تجريمه ولا يدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

٣. تعارض نظام محكمة الجنايات الدولية مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلا أنها تخشى من إقامة نظام قضائي دولي عادل وفعال لأنه يتعارض تماماً مع مصالحها فهي تعارض خضوعها لولاية هذه المحكمة ومساءلتها عن الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي وعن ارتكابها للعديد من الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة والتي تشكل (أشد الجرائم خطورة موضع الأهتمام الدولي).

فالتخوف من المساءلة عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والإرهاب التي تورطت بها الولايات المتحدة الأمريكية إنما تشكل الدافع الحقيقي لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لأنشاء المحكمة وهو الأمر الذي يؤكد السلوك الدولي السابق واللاحق على إنشاء المحكمة.

ويشير الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي (من أن هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم الحرب)^(٥٠).

فتاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية دموي وأسود والشواهد على ذلك كثيرة كهجومها النووي على مدينتي (هيروشيما) و (ناكازاكي) اليابانيتين وحربها في فيتنام ، والسلفادور ونيكاراغوا وكواتيمالا وغزوها لبنما وحربها في أفغانستان والعراق وتحالفها مع السعودية لتدمير اليمن و ... القائمة تطول وستبقى الولايات المتحدة على سياستها. وبالرغم من أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد تبنى مبدأ الأختصاص الزماني المستقبلي وعدم رجعية النصوص القانونية على الأعمال المرتكبة قبل نفاذ اتفاقية المحكمة، وهذا ما أشارت إليه المادة (١١) الفقرة (١) بنصها (ليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام الأساسي) ، وكذلك ما نصت عليه المادة (٢٤) المعنونة عدم رجعية الأثر على الأشخاص في فقرتها (١) ، بالنص (لا يسأل الشخص جنائياً بموجب هذا النظام الأساسي عن سلوك سابق لبدء نظام النظام) ، ونستخلص من كل ما تقدم بأن الولايات المتحدة الأمريكية مصرّة في سياستها الخارجية على انتهاك قواعد القانون الدولي ، وحقوق الإنسان مستعملة الأرهاب الدولي وجرائم الحرب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية وبكل الوسائل من أجل تحقيق حماية مصالحها دون استجابة لمصالح الشعوب الأخرى والضمير الإنساني .

الفقرة الثانية : الدوافع الحقيقية لمعارضة اسرائيل أنشاء المحكمة الجنائية الدولية وامتداد اختصاصها الموضوعي ليشمل جرائم الإرهاب الدولي.

تنطبق الدوافع الحقيقية التي نحن بصدها مع الدوافع الحقيقية الأمريكية سألفة الذكر مع أختلاف المؤسسات الاستخباراتية وأجهزة القمع والوقائع، ومن بين آلاف الوقائع المروعة التي نفذتها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل نذكر بمذبحتي قبيه ١٩٥٣ وصبرا وشاتيلا ١٩٨٢ إذ أن المتهم الرئيس بأرتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية وقيادة العمليات الإرهابية وخصوصاً في المذبحتين أعلاه هو آريل شارون الذي تبوأ منصب رئاسة الوزراء الأسرائيلية والذي كان على رأس العصابات التي اقتحمت قرية قبيه وقتلت بدم بارد ٦٩ مواطناً فلسطينياً من الرجال والنساء والأطفال (٥١) وإضافة إلى القتل المروع فقد دمرت العصابات الصهيونية قرية قبيه بالكامل .

وفي عام ١٩٨٢ أمر آريل شارون بصفته وزير الدفاع قواته العسكرية متحشدة معها ميليشيات صهيونية بالانقضاض على صبرا وشاتيلا مرتكبة فيها مذبحه تعد من أبشع المجازر التي ارتكبت على مر العصور، تمثلت فيها أبشع صور الإرهاب وأنتهاك حقوق الإنسان وجرائم الحرب إذ أسفرت عن مقتل ٣٢٩٧ فلسطينياً معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ ، إذ تروي التقارير أن القتلة كانوا يجتاحون المشافي ويقتادون من بينها الأطباء والممرضات العاملين والمرضى إلى الخارج ويتم أبادتهم أما المرضى الذين لا يستطيعون المشي فتم قتلهم على اسرتهم (٥٢).

وإضافة إلى كل ما تقدم من دوافع لدى اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من معارضة أنشاء المحكمة الجنائية الدولية وامتداد الاختصاص الموضوعي ليشمل الإرهاب إلا أن هناك دافعاً مهماً بالنسبة لاسرائيل وهو دافع عقائدي ركزت عليه كتبهم المقدسة كما

يدعون وخاصة الكتاب المقدس (العهد القديم) أو التوراة التي رسمت لهم وبدقة طريقة احتلال أرض الغير ومعاملة أهلها بكل قسوة وهمجية مروعة وإبادة كاملة لكل نسمة حية ، أن هذه الدعوة (التوراتية) في التعامل مع أهل الأرض المفتوحة وكيفية الاستيلاء عليها هي تعاليم عقائدية لا يمكن مغادرتها، بل التقيد بها يعتبر مرضاة للرب وفق العقيدة اليهودية المزيفة* () .

الخاتمة

تركزت جهود المجتمع الدولي للتصدي القضائي للإرهاب الدولي ابتداءً من العقد الأخير للقرن العشرين منذ أن باشرت لجنة القانون الدولي في عام ١٩٩٠ بكتابة مشروع إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أنجز عام ١٩٩٤ وهو اساس التفاوض بين الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين عام ١٩٩٨ المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وأشتمل الاختصاص الموضوعي للمشروع على جرائم الإرهاب إضافة إلى الجرائم الأربعة الواردة في المادة (٥) في اتفاقية النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الاساسي). وأثناء المفاوضات تصدت بعض الدول لرفض إدخال الإرهاب ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة ومنها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن كالصين والولايات المتحدة ولكن من بين الدول الأكثر تأثيراً في القرار والتي تصدت بقوة بهذا الاتجاه الرفض هي الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وأخيراً تم إقرار اتفاقية روما ١٩٩٨ من دون إدخال جرائم الإرهاب في اختصاصها الموضوعي وبقت بارقة أمل وهي أحتواء الوثيقة الختامية الملحقة بالاتفاقية على إمكانية مناقشة الموضوع وأدخال الإرهاب في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد بعد سبع سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. ولكن تصدت كل من الولايات المتحدة واسرائيل للموضوع ونجحت أيضاً في عدم ادخال الإرهاب ضمن جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في كمبالا (٢٠١٠) .

ومن خلال البحث لوحظ أنه لا توجد مبررات قانونية حقيقية لأستبعاد جرائم الإرهاب عن الاختصاص الموضوعي للمحكمة، وإنما تكمن الدوافع الحقيقية وراء الدور الإرهابي لأجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية (CIA) والموساد إضافة إلى نظرتهم للإسلام كعدو أول للإدارتين أنفتي الذكر وكذلك تعارض نظام المحكمة مع مصالحهما.

وتتمسك الولايات المتحدة الأمريكية برفضها الاعتراف بصلاحيات المحكمة الدولية لمحاكمة المواطنين الأمريكيين من جرائم غير منصوص عليها في القانون ومثل هذا ينطبق على اسرائيل وهذا يعني أن آديولوجية بناء الدولة والحفاظ عليها يعتمد في قسم منها على الإرهاب وهذا واضحاً بالنسبة لإسرائيل حيث تمتلك هي آديولوجية دينية منبعها التوراة التي رسمت بدقة طريق احتلال أرض الغير ومعاملة أهلها بكل قسوة وهمجية مروعة

وإبادة كاملة لكل نسمة حية وجعلت من التقييد بهذا السلوك يعتبر مرضاة للرب وفق العقيدة اليهودية المزيفة.
ومن خلال كل ما تقم يبدو أن إرادة المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) مكبلة بإرادة الولايات المتحدة واسرائيل التي تستخدم حق الفيتو بواسطة (امريكا) متى تشاء ولا يمكن أن تتحرر إرادة المنظمة إلا إذا تغير النظام الدولي وظهر للوجود قطب أو أقطاب قوية تقف أمام قوى الأستكبار العالمي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وتحيدها وتنصف وتنصر مظلومي العالم أجمع.

الهوامش

- (١) د. صلاح الدين عمر ، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، دار الفكر العربي (بيروت) ص ٤٨٨ - ٤٩٣ ، د. أحمد محمد رفعت ، الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصير والإرهاب الدولي ، بحث مقدم لمؤتمر المحامين العرب السادس عشر ، الذي عقد في الكويت عام ١٩٨٧ ، منشور ضمن أعمال المؤتمر ، الجزء الثاني ، (بلا ت) ص ٥٣٦ .
- (٢) للمزيد أنظر: الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية ، A/conf.183/10 .
- (٣) مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية ، روما ، إيطاليا ١٥ حزيران/يونيه - ١٧ تموز/يوليو - اللجنة الجامعة الوثيقة A/CONF.183/C.1/L .
- (٤) د. صلاح الدين عمر ، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، دار الفكر العربي (بيروت) ص ٤٨٨ - ٤٩٣ ، د. مشروع النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية ، الوثيقة رقم (PCN.ICC/1990/INF/3) ص ٢٩-٣٠ .
- (٥) الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية رقم A/CONF.183/10
- (٦) في هذه التوصية وردت الفقرة ١٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في حين أنها وردت في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة ١٢٣ .
- (٧) وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.203/18
- (٨) الأمانة العامة للمنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا (AALCO) ، المحكمة الجنائية الدولية : آخر التطورات ، نيودلهي، ٢٠٠٩ ، ص ٧ .
- (٩) الوثائق الرسمية للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كمبالا ٣١ أيار/مايو - ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الوثيقة RC/9/11 ، ص ٥٧٤ . أنظر الموقع الإلكتروني . www.ICC_CPI.int
- (١٠) د. عبد الواحد الفار ، مصدر سابق، ص ٦٠٨ .
- (١١) د. عمر محمود المخزومي ، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع / ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٣ ، نقلاً عن : Monroe, Leigh; The United states and the statute of Rome, A.J.I.L.Vol.25,2001,P124
- (١٢) د. عمر محمود المخزومي ، المصدر نفسه، ص ١٩٣ .

(١٣) د. بارعة القدسي، المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها واختصاصاتها موقف الولايات المتحدة وإسرائيل منها ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٠ ، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص١٤٩، وما بعدها.

(١٤) أنظر الوثيقة رقم : A/conf/438.C1/SR.6.ARABIC.P.16 .

(١٥) أنظر الوثيقة نفسها ، P9 .

(١٦) د. بارعة القدسي، مصدر سابق، ص١٥٠.

(١٧) أنظر: مداخلة المندوب الأمريكي في الجلسة ٢٩ اجتماعات اللجنة الجامعة ٩تموز / يوليو ١٩٩٨

الوثيقة : A/conf/183/C1/SR.9.ARABIC.P.7-8 .

(١٨) أنظر: مداخلة المندوب الأمريكي في الجلسة ٢٩ اجتماعات اللجنة الجامعة ٩تموز / يوليو ١٩٩٨

الوثيقة : A/conf/183/C1/SR.9.ARABIC.P.7-8 .

(19) Douglass Cassel : Why we need the international criminal court. The Christian Century. May12.1999. P.532-536.

(٢٠) تحليل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة الجنائية الدولية :

John Washburn, USA position toward the international criminal cpurt. (ICC) , The training session for thw Arab jusists on the international criminal court. 24-27, May 2001, Cairo , Egypt,P.2-4.

(٢١) مجلس الأمن يحدد حصانة الأمريكيين أمام المحكمة الجنائية الدولية ١٢/٦/٢٠٠٣ الموقع الإلكتروني :

<http://www.eljazeera.net/news/amerce/ 2003/6/612-6th>.

(22) William L. Nash. The ICC and the Deplymnt of US armed forces .

منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.amacalorg/publications/ICC>.

(٢٣) نص القرار على الموقع الإلكتروني : www.sudaress.com>smc

(٢٤) حول قرار مجلس الأمن رقم ٣ و ١٥ على شبكة الإنترنت ، الموقع الإلكتروني :

<http://www.elhadaf.net/garar.htm>

(٢٥) د. محمد حسن محمد علي حسن ، مصدر سابق ، ص٥١٣ نقلًا عن:

Cassese, A., Geate, P. Jones. The Rome statute of the international criminal court a commentary (Vol.1) Oxford University Press,2002. P. 517.

(٢٦) د. راستي الحاج، مصدر سابق ، ص٦٣٢-٦٢٤.

(٢٧) د. فخرت نامق عبد الفتاح، الإرهاب في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية،

دراسة سياسية – قانونية ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، (بلا- ت) ص ٨. نقلًا عن د.

أمير اسكندر ، عن الإرهاب والثورة، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٢-٢٣ تشرين الأولي وتشرين الثاني،

١٩٨٦، ص٧.

(٢٨) مجلة المنار ، نفس المصدر ، ص١٣٣.

(٢٩) د. توفيق الحاج ، القرار ١٣٧٣ والحرب على الإرهاب، منشورات زين الحقوقية ، ط١ ، بيروت ،

٢٠١٣، ١٣٩ نقلًا عن :

Gilber Achcar et Noam Chomsky, La poudrier du moyen, Otient, Entretiens realises par Stephen Shalon, Fayrd, 2007. P16.

(٣٠) د. توفيق الحاج ، نفس المصدر ، ص٦٠٦-٦٠٧ نقلًا عن : الموقع الإلكتروني :

www.part.gc.ca/content/lop/reasearchpublications/prb0211-f.html.

(*) هناك سبع دول صوتت ضد اتفاقية انشاء المحكمة الجنائية الدولية هي الولايات المتحدة الامريكية والصين إضافة إلى الكيان الصهيوني وكذلك صوت ضدها العراق وليبيا واليمن وقطر والملاحظ أن النظم العربية في تلك الحقبة من الزمن وخاصة النظام العراقي والنظام الليبي هي نظم دكتاتورية وإرهابية غاشمة تخشى من هكذا محكمة حتى لا تقع ضمن طائلة الحساب.

(٣٢) د. نافع أبو الحسن ، المحكمة الجنائية الدولية ، بحث منشور على شبكة الأنترنت على الموقع : <http://www.aafaq.org/fact/A8.htm>

(*) التصريح كان عام ١٩٩٨ والمقصود قبل خمسين عاماً أي قبل ١٩٤٨ وبالذات في إعدام اضطهاد واليهود المزعوم ومحرقة الهلكوست.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) الوثيقة A/CONF/183/C/6.Arabic.P9.

(٣٦) د. بارعة القدسي، مصدر سابق ، ص ١٦٢.

(٣٧) كوبلاند ، مايلز ، اللاعب واللعبة، عالم الاستخبارات الامريكية ، دار الحمراء ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٦٠.

(٣٨) آجي ، فيليب وآخرون ، أساطير وكالة الاستخبارات المركزية، ترجمة حميد الصاحب ، دار الواصل للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤.

(٣٩) خالد بن حزام القحطاني ، أهمية الاستخبارات السياسية والعسكرية الحديثة ، مجلة الحرس الوطني ، العدد ٢٦٦ ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩.

(٤٠) بتروسينكو ، ف.ف. البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية ، ترجمة علاء الدين ، دار الأدهم ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦.

(٤١) للمزيد أنظر : د. مشعل عبد الرحمن الموبشير ، مصدر سابق ، ص ١٥٣-١٨٠.

(٤٢) أنظر بحثنا المتقدم ، ص ٢٥.

(٤٣) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ، وبتخطيط كم زيبيجينو بريجنسكي (مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي) شرعت الإدارة الأمريكية في التخطيط لاستنزاف الاتحاد السوفيتي بتصعيد النشاط المعادي له في أفغانستان على المستوى العملي لكي ترغمه -ولو كارها- على التدخل عسكرياً في أفغانستان ، فإذا تحقق ذلك فهذه هي الفرصة لتحويل ذلك البلد إلى فيتنام سوفيتية تؤثر بقدر ما أثرت الفيتنام الأمريكية في أصحابها ، وعلى أثر ذلك نشأ التحالف العسكري من المجاهدين الأفغان والولايات المتحدة وأطلقت عليهم وسائل الإعلام الأمريكية (مقاتلوا الحرية) بجانب الكونترا في نيكاراغوا ومقاتلي حركة يوتيا في انكولا ، وساندت في ذلك الولايات المتحدة باكستان ورئيسها ضياء الحق الذي دعى المسلمين في كل مكان لقتال السوفييت ، وشاركت المملكة السعودية بالدعم المادي واستفادت المخابرات الامريكية من الملياردير السعودي (أسامة بن لادن) من أجل تنظيم عملية التطوع وتطويرها ، وهكذا التقى الطرفان الإسلامي بشقيه الرسمي وغير الرسمي ، والأمريكي على هدف واحد وهو الحاق الهزيمة بالسوفيت وفي كل منهما وسائل الدعم اللازم لذلك ، للمزيد أنظر : د. محمد حسنين هيكل ، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابل ، الشبكة المصرية للنشر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٤٧-٢٤٩ . وكذلك د. نشأت حامد عبد الماجد ، ما المقصود بالأفغان العرب ؟ على موقع الإنترنت:

www.islamonline.net/arabic/famous/article2/shtul.

www.arabic.cnn.com/resources/binladen.cv.

(٤٤) نقلاً عن: أريك لوران ، حرب آل بوش / اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها ، ترجمة : سلمان طرغوش، دار الخيال ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٥.

(٤٥) أوليفيه ، اسماعيل الشطي، تحديات استراتيججية بعد احداث ١١ من ايلول / سبتمبر، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٥ ، العدد، ٢٨٣ ، أيلول ٢٠٠٢ ، ص ٣٥-٣٦ .

- (٤٦) نبيل شبيب (السلام عدو بديل) هدف ثابت وصياغة متغيرة ، على الموقع الإلكتروني : www.islamonline.net/Arabic/politice/200201/arabic9.
- (٤٧) هذه حقيقة قرآنية لا يمكن تجاهلها حيث ورد في القرآن الكريم (ولن ترضى عليك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) الآية ١٢٠ سورة البقرة فهو إذا صراع أزلي .
- (٤٨) للأطلاع أكثر على دور المخابرات الأمريكية بخصوص أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أنظر : أندرياس فون بولوف ، المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر (الإرهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات ، ترجمة عماد بكر ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤ . وكذلك : تيري ميسان ، التضليل الشيطاني ماذا جرى في ١١ ايلول ٢٠٠١ هجوم ارهابي أم انقلاب ، ترجمة زهير طالب ، الدار الوطنية الجديد ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧-٢٩ .
- (٤٩) عصام عبد الشافي ، السياسة الخارجية الأمريكية ، قضايا وأشكالها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٠ ، ص ١٥٥ .
- (٥٠) نعوم تشومسكي ، ماذا يريد العم سام ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٩ .
- (٥١) للمزيد أنظر : د. هيثم الكيلاني ، الإرهاب يؤسس دولة ، نموذج إسرائيل ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٧٦-١٧٧ .
- (٥٢) د. هيثم الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ .
- (*) تجدر الإشارة إلى أن التوراة الحالية هي التوراة المحرفة عن عقيدة موسى (ع) والتي أشار إليها القرآن الكريم بالتحريف وللوقوف على بعض الآيات التوراتية المحرفة والتي تدعو إلى العنف والإرهاب والإبادة بحثنا المتقدم ص ١٩ ، السلوك الإرهابي في التوراة.

المصادر

المصادر العربية

- آجي ، فيليب وآخرون ، أساطير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، ترجمة حميد الصاحب ، دار النائل للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
- د. أحمد محمد رفعت ، الفوارق القانونية بين الكفاح المسلح المرتبط بحق تقرير المصير والإرهاب الدولي ، بحث مقدم لمؤتمر المحامين العرب السادس عشر ، الذي عقد في الكويت عام ١٩٨٧ ، منشور ضمن أعمال المؤتمر ، الجزء الثاني ، (بلات).
- أريك لوران ، حرب آل بوش / اسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها ، ترجمة : سلمان طرغوش ، دار الخيال ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- د. أمير اسكندر ، عن الإرهاب والثورة ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٢٣-٢٤ تشرين الأول وتشرين الثاني ، ١٩٨٦ .
- أوليفيه ، اسماعيل الشطي ، تحديات استراتيجية بعد أحداث ١١ من ايلول / سبتمبر ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٥ ، العدد ٢٨٣ ، ايلول ٢٠٠٢ .
- بتروشينكو ، ف.ف. البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية ، ترجمة علاء الدين ، دار الأدهم ، دمشق ، ١٩٨٦ .
- د. مشعل عبد الرحمن الموبشير ، الإرهاب وآثاره في العلاقات الدولية ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٥ .

- د. بارعة القدسي، المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها وخصائصها موقف الولايات المتحدة وإسرائيل منها ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٠ ، العدد الثاني، ٢٠٠٤.
- د. توفيق الحاج ، القرار ١٣٧٣ والحرب على الإرهاب، منشورات زين الحقوقية ، ط١ ، بيروت .
- تيري ميسان ، التضليل الشيطاني ماذا جرى في ١١ ايلول ٢٠٠١ هجوم ارهابي أم انقلاب ، ترجمة زهير طالب ، الدار الوطنية الجديد ، دمشق ، ٢٠٠٢.
- خالد بن حزام القحطاني ، أهمية الاستخبارات السياسية والعسكرية الحديثة ، مجلة الحرس الوطني ، العدد ٢٦٦ ، الرياض ، ٢٠٠٤.
- د. صلاح الدين عمر ، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام ، دار الفكر العربي (بيروت) (بلا ت).
- د. راستي الحاج، الإرهاب في وجه المسائلة الجزائية عملياً ودولياً (دراسة مقارنة) ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٢.
- د. فكري نامق عبد الفتاح، الإرهاب في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة سياسية - قانونية ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، (بلا- ت) .
- عصام عبد الشافي ، السياسة الخارجية الأمريكية ، قضايا وأشكالها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٠ ، ص ١٥٥.
- د. عبد الواحد الفار ، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦.
- د. عمر المخزومي ، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع / ط١ ، عمان ، ٢٠٠٩ .
- كوبلاند ، مايلز ، اللاعب واللعبة، عالم الاستخبارات الامريكية ، دار الحمراء ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- د. محمد حسن محمد علي حسن ، جرائم الإرهاب الدولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ .
- د. محمد حسنين هيكل ، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابل ، الشبكة المصرية للنشر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- نعوم تشومسكي ، ماذا يريد العم سام، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- د. هيثم الكيلاني ، الإرهاب يؤسس دولة ، نموذج إسرائيل ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

المصادر الأجنبية

- Cassese, A., Geate, P. Jones. The Rome statute of the international criminal court a commentary (Vol.1) Oxford University Press,2002. Douglass Cassel : Why we need the international criminal court. The Christian Century. May12.1999.
- Gilber Achcar et Noam Chomsky, La poudrier du moyen, Otient, Entretiens realises par Stephen Shalon, Fayrd.
- John Washburn, USA position toward the international criminal cpurt. (ICC) , The training session for thw Arab jusists on the international criminal court. 24-27, May 2001, Cairo , Egypt.

- Monroe, Leigh; The United states and the statute of Rome, A.J.I.L.Vol.25,2001.
- William L. Nash. The ICC and the Deployment of US armed forces .

الوثائق الرسمية

- مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية ، روما ، إيطاليا ١٥ حزيران/يونيه - ١٧ تموز يوليو - اللجنة الجامعة الوثيقة A/CONF.183/C.1/L.
- الوثيقة رقم (PCN.ICC/1990/INF/3) .
- الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية رقم A/CONF.183/10
- وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.203/18
- الأمانة العامة للمنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا (AALCO)
- المحكمة الجنائية الدولية : آخر التطورات ، نيودلهي، ٢٠٠٩ .
- الوثائق الرسمية للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كمبالا ٣١ أيار/ مايو - ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الوثيقة RC/9/11 .
- الوثيقة رقم : A/conf/438.C1/SR.6.ARABIC .
- الوثيقة : A/conf/183/C1/SR.9.ARABIC .
- الوثيقة : A/CONF/183/C/6.Arabic .

مواقع الأنترنت

- www.ICC_CPI.int .
- <http://www.eljazeera.net/news/amerce/2003/6/612-6th>.
- <http://www.amacalorg/publications/ICC>
- www.sudaress.com>smc
- <http://www.elhadaf.net/garar.htm>
- www.part.gc.ca/content/lop/researchpublications/prb0211-f.html.
- <http://www.aafaq.org/fact/A8.htm>
- www.islamonline.net/arabic/famous/article2/shtul.
- www.arabic.cnn.com./resources/binladen.cv.
- www.islamonline.net/Arabic/politice/200201/arabic9.

Abstract

The efforts of international community to include the international terrorism crimes within the jurisdiction of the International Criminal Court (ICC)

One of the key objectives of the ICC is to prosecute and punish war criminals who have serious threats to international peace and security. Currently, facts confirm the seriousness and spread of the phenomenon of international terrorism which has become a threat to all the world without exception. This fact is accompanied by a similar one representing in the impunity of war criminals; therefore, vigorous efforts have been made by the committees specialized in terrorism and mandated by the secretary-general of the United Nations and the General Assembly and by the delegations of some States members in the Preparatory Conference during the preparations for the Rome Conference to include terrorism within the subject-matter jurisdiction of the international criminal court (ICC). During the period from 1990 to 1998, the international efforts focused on the inclusion of crimes of international terrorism within the ICC jurisdiction; these efforts have collided with the efforts of other States opposing this inclusion to maintain their interests in using terrorism as an element in international relations and to protect their soldiers and leaders involved in terrorism from appearing before the International Criminal Court (ICC) and not to punish them, especially the international criminal court (ICC) disregards the personal immunity. The negative attitude towards the inclusion of terrorism within the subject-matter jurisdiction of the court was because there is no an internationally agreed definition for international terrorism.

Although there are many definitions for terrorism including acts of terrorism stated in international conventions or as a description of a situation, these States insisted on their rejecting position.

Paragraph (E) of the outcome document of the Diplomatic Conference of Plenipotentiaries concerning the establishment of an international criminal court, which had been written in Rome on 17-8-1998, stressed on the need to include terrorism in the review conference to be held seven years after the entry into force of the Convention, which was held later in Kampala. Moreover, it stressed on the need to include an item to discuss the extension of the subject-matter jurisdiction of the International Criminal Court. In the result, it had been strongly opposed by the United States of America and Israel, the research discussed it in details explaining the real motives behind this rejecting position of the United States and Israel.

It is clear from the research that the will of the United Nations is tied to the will of the United States and Israel, on whose behalf the United States is using the right of veto in the Security Council, and this will will remain tied until the international system changes and new forces emerge to face the arrogance, limit its power to spread its will in international organizations and bring back justice to weak and oppressed people in the world.

This research is part of the thesis submitted by the researcher "MOHAMMED MAREE JASIM" and under the supervision of assist. Prof. Dr. ABBAS ABBOOD ABBAS.